

ان يبيع من نفسه ولا يقر على مؤكله الا باذنه **فصل** والمفترية
صريات حق الله تعالى وحق الادمي فحق الله تعالى يصح الرجوع
عن الاقرار به وحق الادمي لا يصح الرجوع عن الاقرار به **ويقتصر**
صحة الاقرار الى ثلث شرائط البلوغ والعقل والاختيار
وان كان بهما الاعترب فيه شرط اربع وهو الرشيد واذا اقر
بمجهول رجح اليه ويبيانه ويصح الاستئناس في الاقرار اذا
وصله به وهو في حال الصحة والمريض **فصل** وكما
امكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت اعارته اذا كانت
منافعة مع بقاء عينه وبحسب العارية المطلقة ومقيدة
بمد

بمدة وهي مضمونة على المستعير بغير قيمتها يوم تلفها
فصل ومن عصب ما لا لاحد لزمه رده وارتث نفسه واجرة مثله
فان تلف ضمنه بمثله ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن
له مثل اكثر ما كانت من يوم العصب الى يوم التلف
فصل والشفعة واجبة بالخلطة دون الجوار وفيما ينقسم
دون ما لا ينقسم ويكفي ما لا يتقاسم الا في كالعقار
وغيره بالتميز الذي وقع عليه البيع ويترعى الفور فان اخرجها
مع التدرة عليها بطلت واذا تزوج امرأة على شقة اخذ
الشفعة بمهر المثل وان كان الشفعة جميعا جماعة استوفوا